

**محددات تدفق الاستثمارات الأجنبية
المباشرة في كل من الجزائر وتونس
والمغرب: دراسة قياسية مقارنة خلال
الفترة (١٩٩٦ - ٢٠١٢)**

نورة بيري(*)

أستاذة مساعدة، كلية العلوم الاقتصادية
والعلوم التجارية، جامعة قالمة - الجزائر.

عبود زرقين()**

أستاذ مساعد، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم
التجارية، جامعة أم البواقي - الجزائر.

مقدمة

لقد أدت العولمة بأفكارها المختلفة إلى تقريب المسافات بين الدول، بفعل التطور العلمي، وخصوصاً في تكنولوجيات الاتصال، حيث أصبح العالم كقرية صغيرة، ولم يعد للاستثمار جنسية بفعل سياسات الباب المفتوح التي تمخّضت عن التحرير الاقتصادي الذي انتهجته جُلّ دول العالم بداية من ثمانينيات القرن الماضي. فالدول النامية، وخصوصاً التي انتزعت استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية، توجّهت نحو التنمية الاقتصادية مقتنعة بأن الحفاظ على استقلالها الاقتصادي هو الضامن الوحيد للحفاظ على استقلالها السياسي. وقد خاضت هذه الدول هذه العملية بمعوقاتها المتعددة، وتغلّبت على بعض منها، إلا أن شحّ رأس المال كان أكبر معوقاتهما، وهو ما أدى بها إلى الاعتماد على المصادر الخارجية التي اتخذت أشكالاً متعددة، كالمنح والقروض والمساعدات. ونظراً إلى العواقب السلبية لهذه الأشكال، وإلى جانب الاضطرابات الاقتصادية التي عانتها هذه البلدان، وجدت في الاستثمار الأجنبي المباشر ملاذاً آمناً، لِمَا له من خصائص فريدة عن الأشكال الأخرى لتدفقات رؤوس الأموال الدولية. فتسابقت الدول إلى بذل المزيد من الجهود في تحسين مناخها الاستثماري لاجتذابه، لما يوفره من مزايا تتمثل على سبيل المثال لا الحصر بتوفير رؤوس الأموال، ونقل التكنولوجيا، وترقية المعارف، وزيادة فرص العمل، وتقليل التبعية، وتعزيز معدلات النمو الاقتصادي.

١ - مشكلة الدراسة

بناءً على ما سبق، تتبلور الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة من خلال التساؤل الجوهري التالي:

ما هي المحدّدات الرئيسية المؤثرة في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من الجزائر، وتونس، والمغرب؟

يمكن تجزئة هذا التساؤل إلى التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي المقوّمات الأساسية لمناخ الاستثمار في كل من الجزائر، وتونس، والمغرب؟
- هل يوجد تأثير للمتغيّرات الاقتصادية الكلية على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة داخل دول الدراسة؟
- هل يوجد تباين في محدّدات تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين دول الدراسة؟

٢ - فرضيات الدراسة

للإجابة عن التساؤل الرئيسي والتساؤلات الفرعية ندرج الفرضيات التالية:

- يعتبر مناخ الاستثمار في كل من الجزائر، وتونس، والمغرب، أحد العوامل الرئيسية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

- لا يوجد تأثير للمتغيرات الاقتصادية الكلية في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة داخل دول الدراسة.

- لا يوجد تباين في محدّدات تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين دول الدراسة.

٣ - أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في كون الاستثمارات الأجنبية المباشرة ظاهرة اقتصادية، تشكّل عملية تهيئة المناخ المناسب لاستقطابها إحدى أنجع الوسائل لزيادة تدفقاتها، ومن هنا تأتي أهمية معرفة العوامل المحدّدة للقرارات الاستثمارية، من أجل صياغة السياسات التي تساعد على جذبها، والعمل على إزالة العقبات أمام تدفقها.

٤ - أهداف الدراسة

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- استعراض محدّدات تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في النظرية الاقتصادية.

- استعراض ومقارنة المناخ الاستثماري السائد في كل من الجزائر، وتونس، والمغرب، وذلك لتحديد المزايا التي تمنحها بيئتها الاقتصادية للمستثمر الأجنبي، وكذا لتحديد نقاط الضعف في السياسات الاستثمارية المتبعة من طرفها بغرض تحسينها.

- إعداد نموذج قياسي لمحدّدات تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من الجزائر، وتونس، والمغرب، يمكننا من وضع مجموعة التوصيات في ما يخصّ السياسات الملائمة لجذب المزيد من هذه الاستثمارات.

٥ - منهجية الدراسة

تعتمد هذه الدراسة سعياً إلى تحقيق أهدافها على منهجين: أولهما المنهج الوصفي لدراسة متغير الاستثمار الأجنبي المباشر، وتحليل العوامل المؤثرة فيه. وثانيهما المنهج الاستقرائي بهدف قياس أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من الجزائر، وتونس، والمغرب، وذلك من خلال أساليب القياس الاقتصادي.

٦ - الدراسات السابقة

تم الاطلاع على العديد من الدراسات السابقة التي أسهمت بدور كبير في إبراز دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة وأهميتها في تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث تمّت دراسة مختلف الأبحاث والدراسات التي تخصّصت في التحليل والتقييم للعوامل المحدّدة لتدفق هذه الاستثمارات في البلدان المضيفة بشكل عام، وبلدان المغرب العربي بشكل خاص، حيث كان لهذه المراجع والدراسات دور متميّز في ضبط الإشكالية، ومن أهم هذه الدراسات ما يلي:

• دراسة بلقاسم العباس (٢٠٠٩): هدفت هذه الدراسة إلى معرفة محدّدات الاستثمار الأجنبي العربي البيني في البلدان العربية خلال الفترة (١٩٩٨ - ٢٠٠٨)، وذلك من خلال الاعتماد على نموذج الجاذبية لتينبرغن (Tinbergen). وتشير النتائج إلى أن متغيرات الجاذبية المعتمدة لها معنوية، ولكنها تفسر جزءاً قليلاً من هذه التدفقات الاستثمارية العربية البينية، وذلك لعدم التجانس بين البلدان العربية.

• دراسة برافين جدهاف (Pravin Jadhav) (٢٠١٢): تستكشف هذه الدراسة دور العوامل الاقتصادية، والمؤسسية، والسياسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بلدان البريكس (البرازيل، وروسيا، والهند، والصين، وجنوب أفريقيا) خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠٠٩). وتشير النتائج إلى أن حجم السوق هو المحدّد الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى هذه المنطقة، كما تشير أيضاً إلى أن الانفتاح التجاري، وتوافر الموارد الطبيعية، وسيادة القانون، والمساءلة، والمحاسبة، ذات دلالة إحصائية في تفسير هذه التدفقات.

• دراسة كيم تنتين (Cim Tintin) (٢٠١٣): بحثت هذه الدراسة محدّدات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في ستة بلدان من أوروبا الوسطى والشرقية، والقادمة من أربع مناطق، هي الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية، والصين، واليابان، وهذا من خلال دمج العوامل التقليدية والمتغيّرات المؤسسية خلال الفترة (١٩٩٦ - ٢٠٠٩). وتشير النتائج إلى الدور الإيجابي والمهم لحجم السوق والانفتاح التجاري والعضوية في الاتحاد الأوروبي، وكذلك تشير إلى تأثير المحدّدات المؤسسية (الحريات الاقتصادية، وهشاشة الدولة، والحقوق السياسية، والحريات المدنية) في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى هذه الدول. كما تكشف النتائج عن وجود فروق ملحوظة في العوامل المحدّدة لهذه التدفقات الواردة من المناطق الأربع المعتمدة في هذه الدراسة.

• دراسة بن طاهر حسن (Ben-Taher Hasen) (٢٠٠٩): بحثت هذه الدراسة محدّدات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى دول المغرب العربي خلال الفترة (١٩٩٠ - ٢٠٠٦)، حيث أبرزت النتائج أن كلاً من نمو السوق المحلي، ورسيد الاستثمار الأجنبي المباشر، وسعر الصرف، يعمل على تفسير سلوك الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى هذه الدول. كما أظهرت الدراسة أن سيطرة القطاع الحكومي (وما يترتب عليه من فساد وبيروقراطية)، ومعدل التضخم، هي العوامل التي أدت في هذه المنطقة إلى استقطاب تدفقات أقل من نظيراتها من المناطق الأخرى في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر.

٧ - تقسيمات الدراسة

بناء على ما سبق، وتحقيقاً لأهداف الدراسة، قمنا بتقسيم موضوعاتها إلى ثلاثة مباحث رئيسية:

أولاً: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته

حظي موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر كثيراً من الاهتمام منذ مدة طويلة، حيث تناول العديد من الأدبيات الاقتصادية دوافعه ومحدداته منذ ظهور الفكر الكلاسيكي. وما زال التنظير مستمراً بسبب ظهور متغيرات جديدة على نحو مستمر، نتيجة للتغير في الأوضاع الاقتصادية العالمية على الدوام.

١ - مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

للاستثمار الأجنبي المباشر تعريفات متعددة، وكل تعريف يختلف عن الآخر، من حيث الزاوية التي ينظر بها إليه والغرض منه. وكذا لتعدد مصادره، وأشكاله، وآثاره في الدول المضيفة. فقد عرّف هايمر (Hymer) الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه «حركة دولية لرأس المال الخاص على المدى الطويل، بحيث يراقب المستثمر مباشرة المؤسسة الأجنبية»^(١). وعرّفه كوجيما (Kojima) بأنه «التحركات في رأس المال الهادفة بشكل أساسي إلى السيطرة على إدارة وأرباح مؤسسات الأعمال الأجنبية»^(٢). أما برتين (Bertin)، فيعرّفه بأنه «الاستثمار الذي يستلزم السيطرة (الإشراف) على المشروع. يأخذ هذا الاستثمار شكل إنشاء مؤسسة من قبل المستثمر وحده أو بالمشاركة المتساوية أو غير المتساوية. كما أنه يأخذ أيضاً شكل إعادة شراء كلي أو جزئي لمشروع قائم». ويمكن للمؤسسة المنشأة على هذا النحو أن تحوز أو لا تحوز الشخصية الحقوقية (كالوكالات أو الفروع). يبقى التعريف بين هاتين الفئتين الأخيرتين غير دقيق بسبب صعوبة إيجاد معيار مرضٍ في ذلك المجال. وهكذا، فإن المشتريات المنعزلة لأسهم شركة ما من قبل مؤسسة أخرى، والتي هي، إذا أخذت على حدة، ذات مظهر توظيفي، يمكن أن تؤدي إلى السيطرة الحقيقية على هذه الشركة^(٣).

وعرّف تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: «استثمار ينطوي على علاقة طويلة المدى، ويعكس مصلحة دائمة وسيطرة من كيان مقيم في اقتصاد ما (المستثمر الأجنبي، أو الشركة الأم)، وذلك في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر (مؤسسة الاستثمار المباشر أو المؤسسة التابعة لها أو فروع الشركات الأجنبية)»^(٤). وقد أعطت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) تعريفاً كالتالي: «الاستثمار الأجنبي المباشر يعكس مصلحة دائمة من قبل مؤسسة

(١) Stephen H. Hymer, «The International Operations of National Firm: A Study of Direct Foreign Investment», (Thesis of Doctorat, McGill University, Canada, 1960), p. 11.

(٢) Kojima Kiyoshi, *Direct Foreign Investment* (Guildfed; London: Billing and Sons Ltd., 1982), p. 52.

(٣) جيل برتان، الاستثمار الدولي، ترجمة علي مقلد (بيروت: منشورات عويدات، ١٩٨٠)، ص ١١.

(٤) *World Investment Report: Transnational Corporation, Agricultural Production and Development* (New York and Geneva: UNCTAD, 2009), p. 243.

مقيمة في اقتصاد معيّن (المستثمر المباشر) في مؤسسة (مؤسسة الاستثمار الأجنبي المباشر) مقيمة في اقتصاد آخر. وتعني المصلحة الدائمة وجود علاقة طويلة المدى بين المستثمر المباشر ومؤسسة الاستثمار المباشر، ودرجة كبيرة من التأثير في إدارة المؤسسة، وذلك من خلال ملكية مباشرة أو غير مباشرة لـ ١٠ بالمئة أو أكثر^(٥).

من خلال التعاريف السابقة، يمكن أن نخلص إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو تحويل رأس المال (نقدي، عيني، تقنيات، معارف) إلى دولة أخرى للاستثمار في المشاريع. ويستطيع المستثمر الأجنبي أن يدير المشروع جزئياً أو كلياً بحسب قوة التصويت التي يتمتع بها. وبالتالي فالاستثمار الأجنبي المباشر يمثل علاقة طويلة المدى بين المستثمر الأجنبي والدولة المضيفة.

٢- محدّدات الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد اهتم العديد من المنظرين الاقتصاديين بالعوامل التي تؤثر في قرار المستثمر الأجنبي للتوتّن في الخارج. بعضها يرجع إلى الدول المضيفة، مثل المناخ الاستثماري والسياسي والاجتماعي، وبعضها الآخر يرجع إلى المستثمر الأجنبي بحدّ ذاته من حيث حجمه وتوافر الموارد لديه. وهناك عوامل تعود إلى الدولة الأم وطبيعة السوق التي ينتمي إليها المستثمر الأجنبي. وتتفاوت درجة تأثير هذه العوامل في قرار الاستثمار في الخارج من دولة إلى أخرى، ومن شركة إلى أخرى.

إن قرار التوطن في الخارج، والشكل الذي يأخذه، يستجيب أساساً لمقاربة جزئية خاصة بكل مؤسسة. في هذا الإطار، يمكن أن يكون محيط ما جاذب لبعض النشاطات عن محيطات أخرى. في المقابل، فإن اختيار شكل التوطن ومكانه يكون على أساس مجموعة من المزايا التي تملكها الشركة المستثمرة والمنطقة المستقطبة^(٦). هذه المقاربة دفعت داننغ (Dunning) سنة ١٩٧٧ إلى تقديم إحدى أهم وأشمل النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر، وهي النظرية الانتقائية (The Eclectic Theory)، التي تعتبر الأكثر قبولاً وقدرة على تفسير الظاهرة^(٧). وقد أكد داننغ أن توجّه المؤسسة إلى القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر هو بمنزلة وظيفة ذات ثلاثة شروط: الشرط الأول يكمن في ضرورة أن تتمتع المؤسسة بإمكانات خاصة تميّزها من باقي المؤسسات المنافسة. الشرط الثاني يتمثل بمدى إدراك الشركات للمصلحة في التدويل، والاستخدام الأمثل للموارد الخاصة بها، بالإضافة إلى الإمكانيات المتوافرة لدى الدول المضيفة. أما الشرط الثالث فيتمثل بكون التدويل مرتبطاً بالعوامل التي يجب أن تكون متوافرة في الموقع، حتى تتمكّن من المفاضلة بين مجموعة الخيارات المقترحة^(٨).

(٥) Benchmark Definition of Foreign Direct Investment, 4th ed. (New York: OECD, 2008), pp. 48-49.

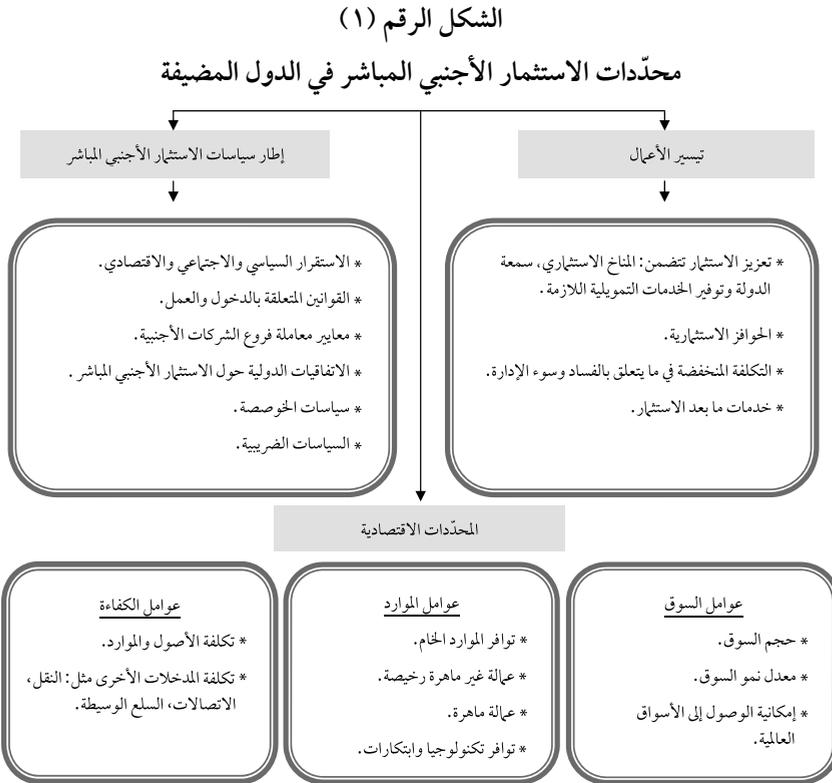
(٦) Slim Driss, «L'Attractivité des investissements directs étrangers industriels en Tunisie,» *Région et Développement*, no. 25 (2007), p. 140.

(٧) Sakina Mekhmouche, *Etude comparative des systèmes fiscaux d'attraction des IDE au Magreb* (Berlin: Edition Universitaire Européennes, 2011), p. 23.

(٨) John H. Dunning, «The Eclectic (OLI) Paradigm of International Production: Past, Present and Future,» *International Journal of the Economics of Business*, vol. 8, no. 2 (2001), p. 176.

هذه الشروط تشكل في حد ذاتها محدّدات رئيسية تدفع بالشركات إلى القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر، وفي هذا السياق ركّز داننغ تحليله على نموذج «OLI»، لبيّن مختلف الإمكانيات التي إن توافرت للمؤسسة، فإنها تمكّنها من التوطن في الخارج. فإن توافرت للمؤسسة الإمكانيات الخاصة بالشركة (Ownership Advantage)، مثل المزايا التكنولوجية، ووفورات الحجم، وسهولة الدخول إلى الأسواق، وإمكانيات الدولة المضيفة (Location Advantage)، مثل الهياكل القاعدية ونوعية المدخلات، والإمكانيات المرتبطة بالتدويل (Internalization Advantage)، مثل خفض تكاليف الصرف وحماية مهارة التسيير، فإنها تتخذ قرار الاستثمار الأجنبي المباشر (كخيار أول). ويتحقق الخيار الثاني عندما تستطيع المؤسسة الجمع بين (O) و(I)، وبالتالي تتجه إلى التصدير كأسلوب لاخترق الأسواق. أما الخيار الثالث، فيقتصر على التنازل على الرخص، في حالة توفر المؤسسة على الإمكانيات الخاصة بها فقط (O)^(٩).

وينطوي تصنيف محدّدات الاستثمار الأجنبي المباشر على ثلاثة أنواع يوضحها الشكل الرقم (١).



المصدر: World Investment Report: Trends and Determinants, Overview (New York and Geneva: UNCTAD, 1998), p. 91.

Denis Terson et John L. Bricaut, *L'Investissement international* (Paris: Armond Colin, 1996), p. 69. (٩)

يتبيّن لنا من خلال الشكل الرقم (١) ثلاثة محدّدات رئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر لها علاقة بالبلد المضيف والمستثمر الأجنبي، فإطار سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر على غرار الاستقرار السياسي يكون ذا أثر مباشر في قرارات المستثمر. كما تؤدي التسهيلات لتيسير أعمال المستثمرين وإدارتها، والتي ترتبط بحوافز الاستثمار، والكفاءة الإدارية، والنواحي الاجتماعية، والحدّ من الفساد، دوراً مهماً في تحسين مناخ الاستثمار.

ثانياً: مناخ الاستثمار في كل من الجزائر وتونس والمغرب

١ - التطورات من حيث الأداء والإمكانية

من خلال تحليل البيانات المتوفرة عن مؤشري الأداء والإمكانية في دول الدراسة، نسجل أن هذه الدول يمكن تصنيفها إلى مجموعتين: المجموعة الأولى كان أداءها أعلى من إمكاناتها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو ما يعتبر تقدماً في تطبيق السياسات الرامية إلى زيادة نصيبها من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. أما المجموعة الثانية، فكان أداءها أقل من إمكاناتها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، أي أنه ما زالت هناك فجوة بين أداء هذه المجموعة وقدرتها على زيادة نصيبها من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. والجدول الرقم (١) يوضح ذلك.

الجدول الرقم (١)

الترتيب العالمي لمؤشري الأداء والإمكانية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الدراسة خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠١٠)

٢٠١٠		٢٠٠٩		٢٠٠٥		٢٠٠٠		
إمكانية	أداء	إمكانية	أداء	إمكانية	أداء	إمكانية	أداء	
٦٢	١٠٢	٧٧	٨٢	٦٦	١١٨	٨٦	١١٩	الجزائر
٦٩	١٠١	٩٥	٧٨	٨٨	٧٧	٩٤	١٠٧	المغرب
٨٦	٤٩	٧٢	٥٠	٦٢	٧٩	٧١	٥٢	تونس

المصدر: World Investment Report 2012: Towards a New Generation of Investment Policies (New York and Geneva: UNCTAD, 2012), Annex Table no. 28.

تشير مقارنة بيانات الأداء مع بيانات الإمكانية المعروضة في الجدول الرقم (١)، إلى أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى كل من الجزائر والمغرب، لا يرقى إلى مستوى إمكانية هذه الدول في استقطاب هذه التدفقات. فالجزائر، على سبيل المثال، لم تتل سوى المرتبة ١٠٢ من حيث مستوى الأداء في سنة ٢٠١٠ من أصل ١٤١ دولة يشملها هذا المؤشر، وهذا بالرغم من المرتبة الجيدة التي تحتلها من حيث الإمكانية. أما تونس، فنلاحظ أنها، وبداية من سنة ٢٠٠٩، وبالرغم من إمكاناتها

المتواضعة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أنها حققت أداء أكبر من إمكاناتها. وإذا ما حللنا البيانات الواردة في الجدول (١)، نلاحظ أن الجزائر وتونس والمغرب حققت تقدماً في مؤشر الأداء خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠١٠). ومن تلك الدول، نجد الجزائر التي ارتفع ترتيبها عالمياً سنة ٢٠٠٩ إلى المرتبة ٨٢، ولم تحتل سوى المرتبة ١١٩ عام ٢٠٠٠.

٢- واقع مناخ الأعمال

بالإضافة إلى تحسين أداء السياسة الاقتصادية الكلية، والإطار التشريعي، والخدمات الحكومية، هناك مؤشر آخر مهم جداً يعكس قدرة الدولة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ويسمى مؤشر مناخ الأعمال الذي يشمل عدة عوامل أساسية يواجهها المستثمر عند القيام بنشاط الاستثمار في كل دولة. ومن هذه العوامل تحديات إقامة المشاريع من حيث عدد الإجراءات التي يجب القيام بها لتسجيل الشركات، والوقت الذي يستغرقه تنفيذ هذه الإجراءات محسوباً بالأيام. وتشمل تلك العوامل أيضاً الإجراءات والوقت الذي يستغرقه تنفيذ العقود، وتسوية حالات الإعسار في حال حدوث نزاعات بين المستثمر والجهات الرسمية أو غير الرسمية في الدولة المضيفة^(١٠).

الجدول الرقم (٢)

ترتيب دول الدراسة في مؤشر مناخ الأعمال لسنة ٢٠١٣

المغرب	تونس	الجزائر	
٩٧	٥٠	١٥٢	مرتبة سهولة ممارسة أنشطة الأعمال
٥٦	٦٦	١٥٦	بدء المشروع
٧٩	٩٣	١٣٨	استخراج تراخيص البناء
٦٢	٥١	١٦٥	الحصول على الكهرباء
١٦٣	٧٠	١٧٢	تسجيل الممتلكات
١٠٤	١٠٤	١٢٩	الحصول على الائتمان
١٠٠	٤٩	٨٢	حماية المستثمرين
١١٠	٦٢	١٧٠	دفع الضرائب
٤٧	٣٠	١٢٩	التجارة عبر الحدود
٨٨	٧٨	١٢٦	تنفيذ العقود
٨٦	٣٩	٦٢	تسوية حالات الإعسار

المصدر: «International Financial Corporation: Doing Business in 2013», World Bank (2013), <<http://www.doingbusiness.org/rankings>>.

(١٠) الاستعراض السنوي في مجال العولمة والتكامل الإقليمي في الدول العربية (نيويورك: الإسكوا، ٢٠٠٧)، ص ١٩.

بتحليل البيانات الواردة في الجدول الرقم (٢) عن مناخ الأعمال في الجزائر وتونس والمغرب لسنة ٢٠١٣، والذي يمثل ترتيباً يشمل ١٨٥ دولة، يتضح أن تونس قد احتلت المرتبة ٥٠، وهي مرتبة حسنة تعكس الجهود المبذولة من طرفها خلال السنوات الماضية لتحسين مناخ الأعمال. أما المغرب فقد احتل المرتبة ٩٧، وهي مرتبة متوسطة، وتأتي الجزائر ضمن المراتب المتأخرة في هذا المؤشر.

وبالرغم من الإجراءات المتخذة لتحسين مناخ الأعمال في دول الدراسة، إلا أنها لم ترتقِ إلى المستوى الذي بلغته باقي دول العالم، بحيث لم تحتل مراكز متقدمة، الأمر الذي يدل على ضعف قدرة هذه البلدان على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. ويتحتم عليها استكمال الإصلاحات المحفزة لمزاولة الأعمال والاستثمار، ولا سيّما القيام بما يلي^(١١):

أ- الإسراع في إزالة العقبات الإدارية والبيروقراطية التي تزيد من تكلفة مزاولة الأعمال.

ب- تفعيل أداء المؤسسات الرسمية، ورفع مستوى الحكم الرشيد، وبالأخص من خلال تفعيل تطبيق القوانين.

ج- تحسين مستوى البنى الأساسية للاتصالات والمواصلات.

د- تعزيز حماية المستثمرين، ولا سيّما صغار المستثمرين.

هـ- استكمال تحرير التجارة، ولا سيّما العربية البينية، وتعميق التكامل الاقتصادي العربي من خلال تحرير التجارة في الخدمات.

و- استكمال الإصلاحات التشريعية، حيث إن التشريعات غير المتلائمة مع المتغيّرات الاقتصادية الراهنة تعيق إلى حدّ كبير إمكانية إنشاء المشاريع الاستثمارية وتقديم التسهيلات لها.

ز- تعزيز مفهوم التشارك بين القطاعين العام والخاص، وفتح المجال بشكل أكبر أمام استثمار القطاع الخاص في جميع القطاعات الاقتصادية، وإزالة الحظر الذي تفرضه بعض البلدان على دخول القطاع الخاص إلى بعض القطاعات التي تمتلك أهمية رئيسية لاقتصادات هذه البلدان.

٣- المكوّنات الاقتصادية

يعتبر المناخ الاستثماري وتشجيع جذب رأس المال الأجنبي عموماً، والعربي البيني خصوصاً، للمساهمة في مشاريع التنمية الاقتصادية في الدولة، إحدى الركائز الأساسية لمواصلة اقتصادات كل من الجزائر وتونس والمغرب مسيرتها على طريق الإصلاح، وذلك من أجل تحقيق مستويات مرتفعة من الإنتاجية والرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لجميع المواطنين. وتتمثل جملة العوامل الاقتصادية المتوافرة في دول الدراسة، والعاملة على جذب المستثمرين الأجانب من البلدان العربية، بعدة متغيرات نلخص بعضهاً منها في ما يلي:

(١١) الاستعراض السنوي في مجال العولمة والتكامل الإقليمي في الدول العربية (نيويورك: الإسكوا، ٢٠٠٩)، ص ١٢.

أ- مؤشرات الأداء الداخلي

(١) حجم السوق

تركز العديد من النظريات الاقتصادية وغالبية الدراسات الميدانية على أهمية حجم السوق، كمحدد رئيسي لتفسير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم، حيث إن أعمال الشركات المتعدية الجنسيات تتطلب أسواقاً كبيرة لتصريف منتجاتها قبل الاتجاه إلى التصدير. ويعرض الجدول الرقم (٣) بيانات حجم السوق لدول الدراسة.

الجدول الرقم (٣)

بيانات حجم سوق دول الدراسة خلال الفترة (١٩٩٦ - ٢٠١٢)

٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٥	٢٠٠٠	١٩٩٦		
٢٠٧٩٥٥	١٩٨٥٣٨	١٦١٧٧٧	١٣٨١٩٩	١٠٢٣٣٩	٥٤٧٩٠	٤٦٩٤١	GDP*	الجزائر
٣٨٤٨١	٣٧٧٢٦	٣٧٠٦٢	٣٦٣٨٣	٣٣٩٦٠	٣١٧١٩	٢٩٨٤٥	**السكان	
٥٤٠٣	٥٢٥٧	٤٣٦٤	٣٧٩٦	٣٠١٣	١٧٢٧	١٥٧٢	GDPper***	
٩٦٧٢٩	٩٩٢١١	٩٠٧٧٠	٩٠٩٠٨	٥٩٥٢٣	٣٧٠٢٠	٣٦٦٣٨	GDP	المغرب
٣٢٥٢١	٣٢٠٥٩	٣١٦٤٢	٣١٢٧٦	٣٠١٢٥	٢٨٧١٠	٢٧٢٣٧	السكان	
٢٩٢٤	٣٠٤٤	٢٨٢٢	٢٨٦١	١٩٤٨	١٢٧٥	١٣٣٢	GDPper	
٤٥٥٦٢	٤٦٤٣٤	٤٤٣٧٧	٤٣٦٠٧	٣٢٢٨٢	٢١٤٧٣	١٩٥٨٧	GDP	تونس
١٠٧٧٧	١٠٦٧٣	١٠٥٤٩	١٠٤٣٩	١٠٠٢٩	٩٥٦٣	٩٠٨٩	السكان	
٤٢٣٦	٤٣٥٠	٤٢٠٦	٤١٧٧	٣٢١٨	٢٢٤٥	٢١٥٤	GDPper	

(*) مليون دولار، (**) ألف نسمة، (***) دولار.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي، <http://databank.worldbank.org>.

يضم سوق الجزائر وتونس والمغرب ما يقارب ٧٧٩, ٨١ مليون نسمة سنة ٢٠١٢، حيث تحتل الجزائر المرتبة الأولى بعدد سكان يبلغ ٤٨١, ٣٨ مليون نسمة، يليها المغرب بـ ٣٢, ٥٢١ مليون نسمة. ولكن لا يعتبر عدد السكان مؤشراً كافياً للتعبير عن حجم الطلب الفعلي في السوق المحلية، حيث يرتبط بالقدرة الشرائية للأفراد. وبالرجوع إلى بيانات الناتج المحلي الإجمالي التي تؤخذ في غالب الأحيان للتعبير عن حجم السوق، والناتج المحلي الإجمالي الفردي التي تعتبر كمؤشر للقدرة الشرائية للأفراد، نلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي للجزائر وتونس والمغرب لم يعرف تغييراً كبيراً في الفترة (١٩٩٦ - ٢٠٠٠)، غير أنه بداية من سنة ٢٠٠٥، شهدت الجزائر زيادة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي ليبلغ في سنة ٢٠١٢ قيمة ٢٠٧, ٩٥٥ مليار دولار، وهو ما يعادل ٤, ٤ أضعاف قيمته في سنة ١٩٩٦. ويعزى هذا الارتفاع الكبير إلى مداخيل المحروقات التي عرفت أسعارها مستويات قياسية خلال هاته الفترة. أما المغرب وتونس، فقد سجلا بدورهما مستويات مرتفعة للناتج المحلي الإجمالي في الفترة (٢٠٠٩ - ٢٠١٢).

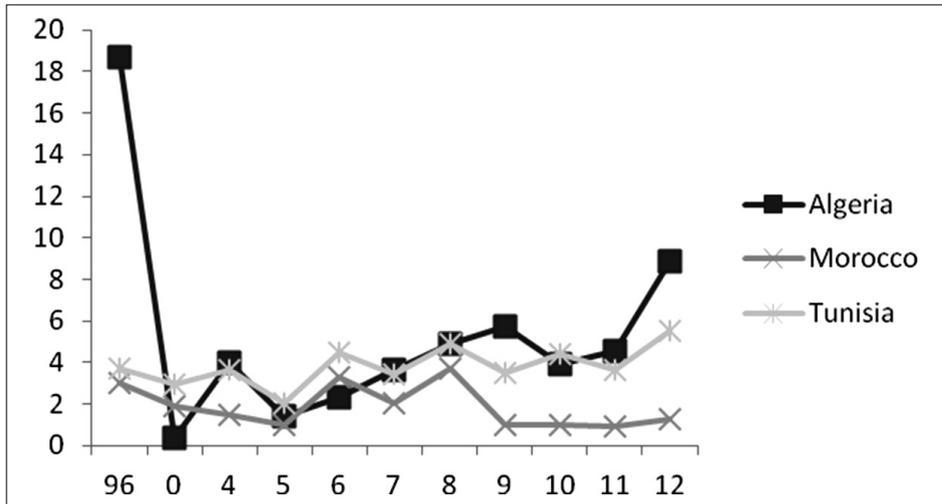
كذلك بملاحظة بيانات الدخل الفردي، نلاحظ أنها سجلت ارتفاعات كبيرة بالنسبة إلى كل دول الدراسة. فقد قدر الدخل الفردي للجزائر سنة ٢٠١٢ بـ ٥٤٠٣ دولار، بمعدل نمو قدره ٢,٧٧ بالمئة عن مقداره في سنة ٢٠١١، وبمعدل نمو قدره ٢٣,٨ بالمئة عن مقداره في سنة ٢٠١٠. أما المغرب فهو عرف مستويات للدخل الفردي منخفضة نوعاً ما، مقارنة بالجزائر وتونس، حيث تقدر هذه القيمة بـ ٣٠٤٤ دولاراً سنة ٢٠١١ لتتخفف إلى ٢٩٢٤ دولاراً سنة ٢٠١٢. وبالنسبة إلى تونس، فإن مستوى القدرة الشرائية لأفرادها الممثلة بمتوسط الدخل الفردي، تعدّ جيدة كذلك، حيث بلغت ٤٣٥٠ دولاراً سنة ٢٠١١. هذه البيانات تدل إجمالاً على تحسن القدرة الشرائية للأفراد، وهو ما يعتبر مؤشراً جيداً ومحفزاً لدخول الاستثمارات الأجنبية.

(٢) معدل التضخم

يعتبر معدل التضخم من بين أهم المؤشرات الدالة على سلامة السياسة النقدية للدولة المضيفة، ويوضح الشكل الرقم (٢) تطور معدل التضخم في الجزائر وتونس والمغرب خلال الفترة (١٩٩٦ - ٢٠١٢). ونلاحظ استقرار نسبي لمعدلات التضخم في كل من المغرب وتونس خلال الفترة المذكورة، حيث لم تتجاوز هذه القيمة بالنسبة إلى المغرب معدل ٤ بالمئة سنة ٢٠٠٨ لتعود بعد سنة ٢٠٠٩ إلى قيم في حدود ١ بالمئة. وقد سجّلت تونس معدلات بين ٣ - ٥ بالمئة خلال الفترة (١٩٩٦ - ٢٠١٢)، أما الجزائر فقد عرفت تذبذبات عديدة في معدلات التضخم، وقد انخفضت في الجزائر من ١٨ بالمئة سنة ١٩٩٦ لتبقى في حدود ٣ بالمئة في الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠٠٧)، لتعود إلى الارتفاع سنتي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، بسبب تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي.

الشكل الرقم (٢)

تطور معدل التضخم في دول الدراسة خلال الفترة (١٩٩٦ - ٢٠١٢)



<<http://databank.worldbank.org>>.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي،

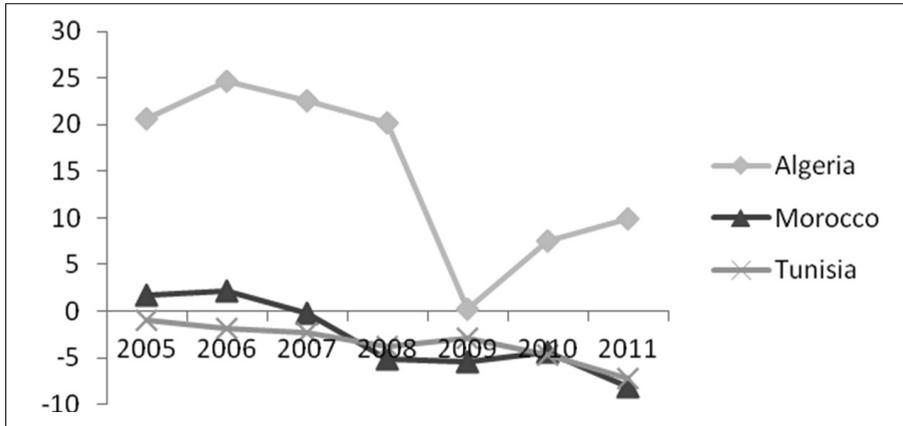
ب- مؤشرات الأداء الخارجي

(١) الحساب الجاري

بالنسبة إلى وضعية أداء الحسابات الجارية التي نعرضها في الشكل الرقم (٣)، نلاحظ أن الجزائر قد حققت فائضاً تجارياً موجباً خلال الفترة (٢٠٠٥ - ٢٠١١)، وهذا يرجع إلى اعتبارها دولة مصدرة للمحروقات، وبالتالي فإن معدل الحساب الجاري بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي سوف يتبع بشدة سعر المحروقات الذي انعكس إيجابياً على رصيد حسابها الجاري. أما تونس والمغرب، فجاءت معدلات حساباتها الجارية سالبة في الفترة نفسها.

الشكل الرقم (٣)

تطور معدل الحساب الجاري إلى إجمالي الناتج المحلي
لدول الدراسة خلال الفترة (٢٠٠٥ - ٢٠١١)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على المصدر نفسه.

(٢) احتياطات الصرف

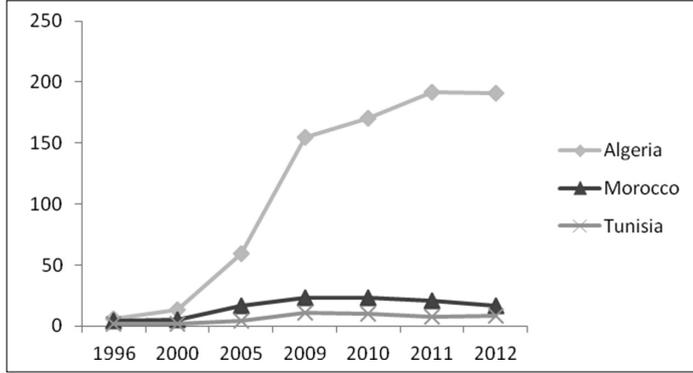
لقد قفزت احتياطات الصرف (بما فيها الاحتياطي من الذهب) للجزائر إلى مستويات جد مرتفعة بداية من عام ٢٠٠٥، حيث استقرت في سنة ٢٠١٢ عند ما يقارب ١٩٠ مليار دولار، وهذا بفضل ارتفاع أسعار المحروقات.

أما المغرب، فلم يسجل سوى ١٦ مليار دولار سنة ٢٠١٢ بعد أن فاقت ٢٣ مليار دولار سنة ٢٠٠٩.

وبالنسبة إلى تونس، فقد سجلت احتياطات صرف تقدر بـ ٩ مليارات دولار سنة ٢٠١٢، وهذا ما يوضحه الشكل الرقم (٤).

الشكل الرقم (٤)

تطور احتياطات الصرف لدول الدراسة خلال الفترة (١٩٩٦ - ٢٠١٢)
(مليار دولار)



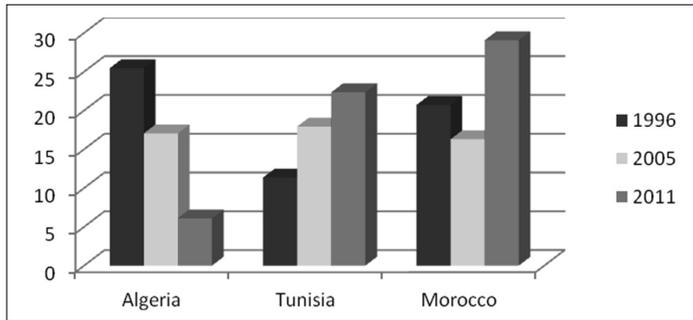
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: المصدر نفسه.

(٣) المديونية الخارجية

وعلى صعيد المديونية الخارجية، نلاحظ من خلال الشكل الرقم (٥) أنها تبلغ مستويات منخفضة في الجزائر، وهذا بعد التسديد المسبق لديونها في سنة ٢٠٠٦، حيث ساهمت الاتفاقيات المبرمة مع الدول الـ ١٦ الأعضاء في نادي باريس والبنوك الأعضاء في نادي لندن، في خفض المديونية الخارجية لها في نهاية سنة ٢٠٠٦ لتبلغ ٦ مليارات دولار. أما في المغرب، فلا تزال مستويات المديونية الخارجية تعرف ارتفاعاً مطرداً، حيث بلغت سنة ٢٠١١ قيمة ٢٩ مليار دولار. وهو ما يمثل نسبة ٣٠ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي.

الشكل الرقم (٥)

المديونية الخارجية لدول الدراسة خلال الفترة (٢٠٠٩ - ٢٠١١)
(مليار دولار)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: المصدر نفسه.

والوضعية نفسها تشهدا تونس، حيث تمثل نسبة المديونية الخارجية ٤٨ بالمئة سنة ٢٠١١ من الناتج المحلي الإجمالي. وهي نسب تبقى في الحدود الآمنة وفقاً للمعايير الدولية الصادرة عن البنك الدولي.

٤ - الهيئات الوصية على تشجيع الاستثمار وترويجه في دول الدراسة

تنافس مختلف دول العالم على جذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، ويتحدد مستوى نجاح هذه الدول في وجود استراتيجيا وطنية متكاملة للترويج للاستثمار، وهي تحدد من خلالها الفرص الاستثمارية المتوفرة بها، وإبراز خصائصها ومزاياها. وهذا ما عملت دول الدراسة على إجرائه.

فقد قامت الجزائر بتأسيس وكالة دعم وترقية الاستثمارات سنة ١٩٩٣. وهي جهاز حكومي له طابع إداري أنشئ لخدمة المستثمرين. وفي إطار تذييل الصعوبات التي ما زالت تعترض أصحاب المشاريع الاستثمارية، أنشأت الجزائر الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)، التي حلت محل الوكالة السابقة. ومن مهامها الرئيسية ضمان ترقية وتنمية ومتابعة الاستثمارات، واستقبال وإعلام ومساعدة المستثمرين، وتسهيل إجراءات إقامة المشاريع من خلال الشباك الموحد^(١٢). وتعرض الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار عدة قطاعات واعدة للمستثمر الأجنبي المباشر العربي نذكر منها^(١٣):

- الزراعة: تتمثل المؤهلات الرئيسية للزراعة في الجزائر بتنوع كبير للأوساط الزراعية والمناخية، وسوق معتبرة (محلية وخارجية).

- الصيد البحري: تعرض الوكالة عدة فرص في هذا القطاع، أهمها: اقتناء سفن للصيد، وتربية الأسماك.

- الصناعة: تتوفر في الجزائر عدة فرص استثمارية خصوصاً في قطاعات الصيدلة، التعدين، البلاستيك.

- السياحة: تعرض الوكالة ٧ أقطاب سياحية، حيث تتميز بتنوعها من السياحة الجبلية، والبحرية، والصحراوية.

وتطرح الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات (AMDI) عدة فرص في قطاعات واعدة، أهمها السيارات، والإلكترونيك، والنقل الجوي، والمنسوجات، والسياحة. كما توفر الوكالة عدة حوافز للمستثمر العربي، منها الإعفاءات الضريبية المخولة في إطار القانون العام، حيث تنص القوانين التنظيمية

(١٢) صالح صالح، «أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة»، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير (الجزائر)، العدد ٣ (٢٠٠٤)، ص ٣٦.

(١٣) الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (الجزائر)، <<http://www.andi.dz>>.

المغربية على امتيازات ذات طبيعة مالية وجبائية وجمركية، تمنح للمستثمرين في إطار اتفاقيات أو عقود استثمار تبرم مع الدولة، مع مراعاة استيفاء المعايير المطلوبة. ويتعلق الأمر بما يلي^(١٤):

- مساهمة الدولة في بعض النفقات المرتبطة بالاستثمار.

- مساهمة الدولة في بعض نفقات تنمية الاستثمار في قطاعات صناعية محدّدة وتطوير التكنولوجيات الحديثة.

- الإعفاء من الرسوم الجمركية.

- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة حين الاستيراد.

وتأمّل تونس، بعد استقرار الأوضاع، في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية عبر طرح وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي (FIPA)، وأن يتاح لها عدد من الفرص الاستثمارية بقيمة ضخمة ضمن برنامج الخوصصة الذي يحتوي على العديد من المؤسسات المعروضة للبيع، منها شركات لإنتاج السكر والإطارات والصلب، إلى جانب فرص جديدة في مجالات الطاقة والبيئة والصناعة والبنية التحتية والخدمات اللوجستية والسياحة. مستهدفة بصورة أساسية الدول الأوروبية والعربية^(١٥). كما توفر الوكالة للمستثمرين الأجانب إجراءات مبسطة، حيث تتم إجراءات تكوين الشركات ضمن شبك موحد تتجمع فيه المصالح الإدارية المعنية كافة، ويوجد في فضاءات وكالة النهوض بالصناعة والتجديد في كل من تونس العاصمة، وسوسة، وصفاقس. كذلك توفر إطاراً تشريعياً مشجعاً، بحيث تمنح الوكالة للتشجيع على الاستثمارات العديد من الامتيازات، مثل الإعفاءات ومنح الاستثمار. وتكفل الدولة بجملة من المصاريف لدعم التصدير، والتنمية الجهوية، والفلاحية، وحماية المحيط، وتطوير التكنولوجيا. كما توفر وزارة الاستثمار والتعاون الدولي، ووكالة النهوض بالاستثمار الخارجي التابعة لها، كل الإحاطة والدعم والتأطير للمستثمرين الأجانب^(١٦).

٥ - تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول الدراسة

شهدت الاستثمارات الأجنبية المباشرة تطورات في الآونة الأخيرة، حيث بلغت قيمتها التراكمية خلال الفترة (١٩٩٥ - ٢٠١١) نحو ١٧٨,٥ مليار دولار، بمتوسط سنوي قدره ١٠,٥ مليار دولار. وقد شهدت هذه التدفقات وتيرة متسارعة منذ سنة ٢٠٠٥، حيث يقدر رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (٢٠٠٥ - ٢٠١١) بـ ١٥١,٧ مليار دولار، وهو ما يزيد على ٦ أضعاف خلال الفترة (١٩٩٨ - ٢٠٠٤) التي بلغت فيها هذه التدفقات المتراكمة ٢١,١ مليار دولار^(١٧).

<<http://www.invest.gov.ma>>

(١٤) الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات (المغرب)،

(١٥) «تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية»، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (الكويت) (٢٠١١)، ص ١١١.

<<http://www.investintunisia.tn>>

(١٦) وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي التونسية (تونس)،

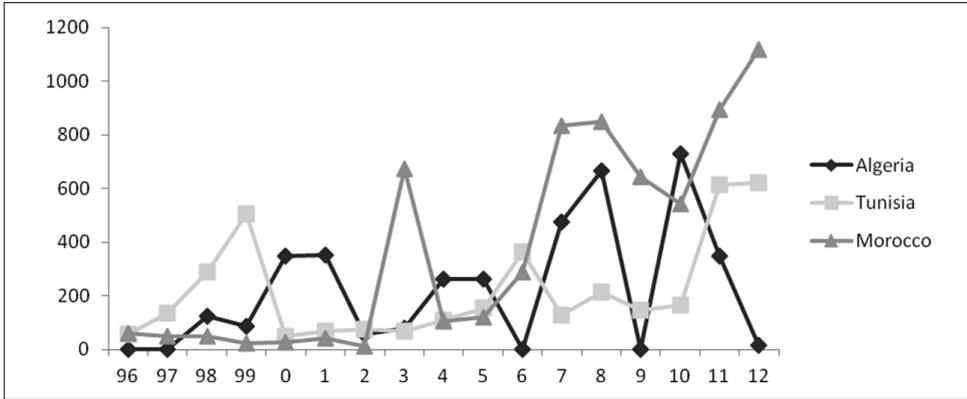
(١٧) «تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية»، ص ١٣٠.

ونعرض في الشكل الرقم (٦) تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من الجزائر وتونس والمغرب خلال الفترة (١٩٩٦ - ٢٠١٢).

الشكل الرقم (٦)

تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول الدراسة خلال الفترة (١٩٩٦ - ٢٠١٢)

(مليون دولار)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: «تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية»، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (الكويت) (٢٠١١)، ص ١٢٩، و«تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية»، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (الكويت) (٢٠١٢ - ٢٠١٣)، ص ٧٨.

نلاحظ من الشكل الرقم (٦) أن كل من تونس والمغرب سجلت قبل سنة ١٩٩٨ تطورات ضئيلة لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، أما الجزائر فلم تكن مقصدًا لهذه التدفقات خلال الفترة نفسها. وتعدّ سنة ١٩٩٨ كبداية لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها، حيث قدرت قيمتها بـ ١٢٢ مليون دولار، ويرجع ذلك إلى بداية التحسن في الوضع المالي بعد إبرام اتفاقيات التصحيح الهيكلي مع صندوق النقد الدولي، واستقرار الوضعية النقدية، وتحسن عائدات المحروقات، بالإضافة إلى بداية التحسن في المناخ السياسي الذي كان السبب الرئيسي في عدم وجود تدفقات للاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها.

وقد عرفت تونس تقدماً كبيراً في حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث ارتفع حجم هذه التدفقات من أقل من مليار دولار عام ٢٠٠٥ إلى ٣,٣ مليار دولار عام ٢٠٠٦. وفي المقابل، ارتفع حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوارد إليها، حيث بلغ ١٥٣ مليون دولار سنة ٢٠٠٥، و٣٦٣ مليون دولار سنة ٢٠٠٦. ويعود ذلك إلى ما حققته تونس من نجاح كبير في تحسين مناخ الأعمال، وهي تعدّ من أوائل الدول في خفض التكاليف والإجراءات المتعلقة بإنشاء الشركات، وحل المنازعات المتصلة بالاستثمار، بالإضافة إلى تنفيذ برامج الخوصصة التي تعدّ كذلك من أوائل

البرامج في البلدان العربية، إذ إن تونس كانت سباقة في تنفيذ الإصلاح الاقتصادي مقارنة بالبلدان العربية^(١٨).

وبالنسبة إلى المغرب، فقد كان أول بلد يشهد تدفقاً ملحوظاً للاستثمارات الأجنبية المباشرة في سنة ٢٠٠٣، وقد قدر بـ ١, ٦٧٢ مليون دولار، وهو ما يمثل ٧٣ بالمئة من التدفقات الواردة إلى بلدان المغرب العربي، و ١٧, ٥ بالمئة من التدفقات الواردة إلى البلدان العربية خلال السنة نفسها. كما حافظ المغرب على عتبة فوق ١٠٠ مليون دولار من الاستثمار المباشر العربي البيني منذ تلك الفترة، ليبلغ أقصى قيمة له سنة ٢٠١٢، وهي ١١١٩ مليون دولار.

ثالثاً: دراسة قياسية لمحددات تدفق

الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول الدراسة

بعد استعراض محدّات ومناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزء النظري من الدراسة، تأتي في هذه المرحلة إلى إعداد نموذج قياسي يساعد على تحديد المحدّات الأساسية لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من الجزائر وتونس والمغرب خلال الفترة (١٩٩٦ - ٢٠١٢)، بهدف الكشف عن العوامل التي تدفع بالمستثمر الأجنبي إلى اتخاذ قرار بالاستثمار في الدولة المضيفة.

١ - تحديد النموذج

نظراً إلى أن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة إلى دول الدراسة تكون معدومة في بعض السنوات، وبالتالي لا يمكن استخدام التحويل اللوغاريتمي لغرض جعل البيانات متناسقة لعملية التقدير، لهذا سوف نلجأ إلى الدالة $\text{argsh}(X)$ التي يمكن اعتبارها تحويلاً مكافئاً للتحويل اللوغاريتمي، وتكون معرفة على القيم الصفرية. ويتم حسابها باستخدام الصيغة التالية:

$$\text{argsh}(X) = \ln (X + \sqrt{X^2 + 1})$$

وسوف نعتمد في هذه الدراسة على معادلتين لتقدير محدّات الاستثمار المباشر العربي هما:

$$\text{argsh}(FDI_{it}) = \beta_0 + \beta_1 \text{argsh}(X_{it}) + \mu_{it} \dots \dots \dots (1)$$

$$\text{argsh}(FDI_{it}) = \beta_0 + \beta_1 \text{argsh}(X_{it}) + \beta_2 \text{argsh}(INS_{it}) + \mu_{it} \dots \dots (2)$$

بحيث:

(١٨) الاستعراض السنوي في مجال العولمة والتكامل الإقليمي في الدول العربية، ص ٧.

FDI_{it} : تمثل التدفقات السنوية للاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من الجزائر وتونس والمغرب.

X_{it} : تمثل مجموعة المتغيرات الاقتصادية.

INS_{it} : تمثل مجموعة متغيرات الحوكمة.

t : تمثل الفترة الزمنية: تمثل البلد.

٢ - تحديد متغيرات النموذج

لقد تناولت العديد من النظريات المفسرة لسلوك الاستثمار الأجنبي المباشر، وكذلك العديد من الدراسات الميدانية، مختلف العوامل المؤثرة في تدفقاته، وقد تم الاعتماد في النموذج المقترح على المتغيرات التالية لتفسير تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة.

مجموعة المتغيرات الاقتصادية، وتشمل:

$GDPper$: الناتج المحلي الإجمالي للفرد، ويعتبر كمؤشر لحجم السوق المحلية،

INF : معدل التضخم، ويعتبر كمؤشر لمدى سلامة السياسة النقدية.

INT : تكنولوجيا الاتصالات (عدد المشتركين في الإنترنت بالنسبة إلى ١٠٠ فرد)،

GRO : معدل النمو الاقتصادي.

FD : مؤشر تطور القطاع المالي (معدل السيولة المحلية M2 على الناتج المحلي الإجمالي).

RES : احتياطات الصرف بما فيها الذهب.

EXC : سعر الصرف.

متغيرات الحوكمة، وتشمل:

POL : الاستقرار السياسي وغياب العنف، ويعكس تصورات احتمال زعزعة استقرار الحكومة أو

إطاحتها بوسائل غير دستورية أو عنيفة.

CON : مراقبة الفساد، يعكس تصورات مدى ممارسة السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة.

ويتم الاعتماد على البيانات المتوافرة أساساً في قاعدة بيانات البنك الدولي، وكذلك على البيانات

المتوفرة لدى الهيئات الحكومية للدول محل الدراسة.

٣ - نتائج التقدير

بعد الانتهاء من صياغة الشكل الرياضي لنموذج محدّدات الاستثمار الأجنبي المباشر، وتجميع البيانات المتعلقة بكل المتغيرات وإعدادها؛ نقوم بعملية التقدير، وذلك بالنسبة إلى كل معادلة على حدة لكل دول الدراسة، حيث نستخدم في المعادلة الرقم (١) المتغيرات الاقتصادية الكمية فقط لتفسير سلوك المستثمر الأجنبي، على أن نضيف في المعادلة الرقم (٢) متغيرات الحوكمة، كمتغيرات تفسيرية، إضافة إلى المتغيرات الاقتصادية الكمية. ويتم التقدير باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS)، وبعتماد طريقة المربعات الصغرى العادية تم التوصل إلى النتائج المعروضة في الجدول الرقم (٤).

الجدول الرقم (٤)

نتائج تقدير نموذج محدّدات تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل
من الجزائر وتونس والمغرب خلال الفترة (١٩٩٦ - ٢٠١٢)

	الجزائر		تونس		المغرب
	(١)	(٢)	(١)	(٢)	(١)
Const	٢٠٣,٠٥٦-	٦٥,٥٣٢	٥٠,٥٨٢-	٥٥,٧٤٦	٤,٢٠٩
<i>Sig</i>	٠,٠٠٦	٠,٠٣٣	٠,٠٢٠	٠,٠٠٠	٠,٧٢٢
GDPper	٢٠,٠٦٥		٥,٩٩٠		
<i>Sig</i>	٠,٠٠٦		٠,٠١٠		
INF	٢,٧١٥-				
<i>Sig</i>	٠,٠٠٤				
INT	٧,٧١١-		١,١٧٠-		
<i>Sig</i>	٠,٠٠٨		٠,٠٢٦		
GRO	٤,٢٦٥	٩,٣٦٠			
<i>Sig</i>	٠,٠١٠	٠,٠٠٦			
FD	١٠,١٤٣	٢٧,٤٨٠-		١٢,٤٨٣-	٣,٨٥٣
<i>Sig</i>	٠,٠٥٦	٠,٠١٢		٠,٠٠١	٠,٠٠٦
RES		٧,٦٥٩		٢,١٩٤	
<i>Sig</i>		٠,٠٠٥		٠,٠٠٠	
EXCH			٦,٦٢١	٣,٥٧٠	٦,٢٩٠-
<i>Sig</i>			٠,٠٩٤	٠,٠٥٩	٠,٠١٤
POL				٢,٧٢٢-	
<i>Sig</i>				٠,٠٠٠	
CON		٢٢,٩٢٤-			
<i>Sig</i>		٠,٠٠٤			
N	١٧	١٤	١٧	١٤	١٧
F	٤,٨٢٦	٤,٤٩٣	٣,٥٢٩	١٣,٢٠٥	٢٩,٣٦١
<i>Sig</i>	٠,٠١٤	٠,٠٢٩	٠,٠٤٦	٠,٠٠١	٠,٠٠٠
R ²	٠,٦٨٧	٠,٦٦٦	٠,٤٤٩	٠,٨٥٤	٠,٨٠٧

المصدر: من إعداد الباحثين استناداً إلى مخرجات برنامج «SPSS».

تظهر نتائج تقدير نموذج محددات تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من الجزائر وتونس والمغرب في الجدول الرقم (٤).

أ- بالنسبة إلى الجزائر

تُظهر المعادلة الرقم (١) أن تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر يعتمد على عدة عوامل تفسر سلوكه خلال فترة الدراسة، حيث تمثل القيمة السالبة للحدّ الثابت في المعادلة الرقم (١) أن المتغيرات الكيفية التي لم تأخذ في الحسبان مثل الإجراءات التحفيزية، والإطار التنظيمي، والوضع الأمني... لها تأثير سالب في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة. كذلك قيمة معامل متغير الناتج المحلي الإجمالي للفرد، وكذا معدل النمو الاقتصادي جاءت معنوية عند ١ بالمئة، وبإشارة موجبة، وهو ما يعكس الأهمية البالغة لحجم السوق الجزائرية، ومعدل نموها بالنسبة إلى المستثمر العربي والأجنبي بصفة عامة، الذي يفضل الدول ذات حجم السوق الكبير، وذات الطلب المتزايد. أما متغير معدل التضخم، ومتغير تكنولوجيا الاتصالات، فقد جاءت قيمة معاملاتهما سالبة. أي ذات تأثير عكسي على الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى الجزائر. وبخصوص متغير تطور القطاع المالي في الجزائر الذي اعتمدنا في تكوينه على نسبة السيولة المحلية، فقد جاءت معنوية إحصائياً، وبإشارة موجبة، وهو ما يعكس حقيقة امتلاك السوق المحلية الجزائرية قدراً كبيراً من السيولة المتداولة في الاقتصاد، والتي تؤدي دوراً بارزاً في تنشيط التعاملات المالية والنقدية التي تؤدي دوراً محفزاً لزيادة استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وفي ما يتعلق بمتغيرات الحوكمة التي تم اعتمادها في المعادلة الرقم (٢)، فقد تبين أن متغير مراقبة الفساد جاءت قيمته سالبة، وهذا ما يعكس أن المستثمر الأجنبي ينظر إلى الجزائر باعتبارها بلداً تتدخل فيه السلطات العامة لتحقيق مكاسب خاصة.

ب- بالنسبة إلى تونس

تُبرز نتائج تقدير نموذج تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى تونس التي تظهرها المعادلة الرقم (١) الأثر الموجب والمعنوي لكل من الناتج المحلي الإجمالي الفردي، ومعدل الصرف على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والأثر السالب الذي يؤديه متغير تكنولوجيا الاتصالات في هذه التدفقات. غير أن القدرة التفسيرية للنموذج جاءت منخفضة نوعاً ما، حيث بلغت ٩، ٤٤ بالمئة.

أما المعادلة الرقم (٢) التي نحاول من خلالها إبراز مدى تأثير متغيرات الحوكمة في المستثمر الأجنبي، فقد جاءت معنوية إحصائياً، حيث تبلغ قيمة $F(13, 205)$ ، وهو ما يمثل مستوى معنوية قدره ١ بالمئة. وتظهر المعادلة المقدره أن هناك تأثيراً سلبياً ومعنوياً لمتغير الاستقرار السياسي وغياب العنف، وهو يعكس تصورات احتمال زعزعة استقرار الحكومة أو إطاحتها بوسائل غير دستورية أو عنيفة.

ج - بالنسبة إلى المغرب

على غرار الجزائر وتونس، تُظهر نتائج تقدير المعادلة الرقم (١) المتعلقة بالمغرب، أنها ذات معنوية إحصائية عند مستوى معنوية قدره ١ بالمئة. وتظهر كذلك المعادلة المقدرّة التأثير الإيجابي الذي يمثله متغير التطور المالي في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى المغرب، كذلك يوجد تأثير سلبي لسعر الصرف في هذه التدفقات، وهذا يعني أن الزيادة في سعر صرف الدرهم المغربي أمام الدولار الأمريكي سوف تؤدي إلى انخفاض في قيمة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى المغرب.

أما بالنسبة إلى متغيرات الحوكمة المعتمدة في هذه الدراسة، وهي الاستقرار السياسي ومراقبة الفساد، فلم يكن لها تأثير إحصائي في تفسير سلوك المستثمر الأجنبي تجاه المغرب.

خاتمة

تلخص النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة في تحليلها النظري والقياسي لمحددات تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من الجزائر وتونس والمغرب، في ما يلي:

- بيّنت الدراسة بقاء تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة في دول الدراسة، دون المستوى المطلوب، على الرغم من التحسن الملحوظ لهذه التدفقات، خصوصا بعد سنة ٢٠٠٣.

- بيّنت الدراسة أن مناخ الاستثمار في دول الدراسة متنوع وخصب، لكنه يحتاج إلى مقومات لتفعيله.

- بيّنت الدراسة بقاء دول الدراسة في مراتب متأخرة ضمن التقارير الدولية المتعلقة بمناخ الأعمال.

- بيّنت الدراسة أن زيادة حصلت في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول الدراسة، على الرغم من أن المنطقة تعتبر ذات مخاطر، وهذا ما يعكس وجهة نظر المستثمر الأجنبي الذي يحتمل أن يكون على دراية أفضل بالمنطقة العربية.

- لقد تمكّن النموذج المقترح من تحديد العوامل المؤثرة في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من الجزائر وتونس والمغرب، والتي تتمثل بـ:

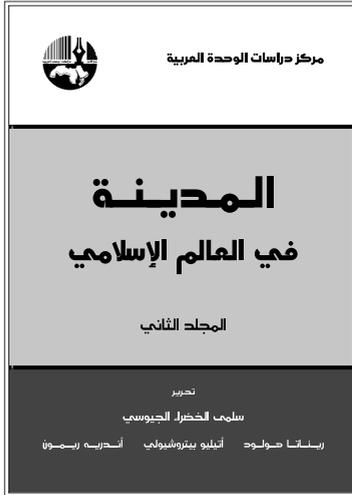
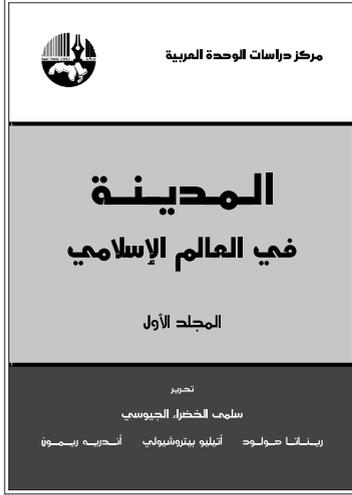
- التأثير الإيجابي لحجم السوق بالنسبة إلى الجزائر وتونس.
- التأثير الإيجابي لمعدل نمو السوق في الجزائر.
- التأثير السلبي لمعدل التضخم في الجزائر وتونس.
- التأثير السلبي لتكنولوجيا الاتصالات في الجزائر وتونس.
- التأثير الإيجابي لتطور القطاع المالي في الجزائر والمغرب.
- التأثير السلبي لسعر صرف العملة الوطنية مقابل الدولار في المغرب، والإيجابي في تونس.

- متغيّر الحوكمة المتمثل بمراقبة الفساد ذو تأثير سلبي في الجزائر، والمتغيّر المتمثل بالاستقرار السياسي ذو أثر سلبي في تونس.
- أثبتت الدراسة أنه يوجد تباين بين محدّدات تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من الجزائر وتونس والمغرب.
- وفي ضوء ما جرى عرضه وتحليله في هذه الدراسة، نوصي بما يلي:
- الحفاظ على استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي، وتحقيق التناسق بين أدوات السياسة الاقتصادية المختلفة.
- الالتزام بتطوير قوانين الاستثمار، وجعلها تتميز بالشفافية والاستقرار، وتكثيف الجهود الترويجية لفرص الاستثمار.
- العمل على استغلال الظروف المؤاتية لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ومنها: انخفاض أسعار الفائدة في الأسواق العالمية، والتقلبات الشديدة في أسواق الأسهم.
- فتح المجال لعودة رؤوس الأموال العربية المستثمرة في الخارج، والتي تضررت بفعل الأزمة المالية العالمية.
- إعداد خريطة استثمارية شاملة وواقعية لجميع الفرص الاستثمارية المتاحة.
- تعزيز دور القطاع المصرفي في تمويل التنمية في دول الدراسة، وإيجاد صيغ تعاون عربي مصرفي مشترك تساهم في الاستفادة القصوى من الموارد المالية، خصوصاً في الدول النفطية كالجزائر.
- بذل المزيد من الجهود في مكافحة الفساد، واستغلال الوظائف العليا للأغراض الشخصية □

صدر حديثاً عن مركز دراسات الوحدة العربية

المدينة في العالم الإسلامي

مجموعة من الباحثين



يقدم هذا العمل الموسوعي الضخم عرضاً مشهدياً للمدن الإسلامية، مبنياً على قاعدة متنوعة من الحقول المعرفية، في الهندسة وفن العمارة والآثار والتنظيم المدني والتاريخ والاجتماع والأنثروبولوجيا، وهو يحفّز مخيلة القارئ العربي ووعيه على تصور ومحاكاة العيش في مدن نشأت ونهضت منذ قرون على امتداد العالم الإسلامي، وعرفت كلُّ منها تجربة حضارية وعمرانية لا تزال بصماتها محفورة حتى اليوم على وجه الحضارة الإنسانية.

يقدم الكتاب نظرة متكاملة للمدينة الإسلامية بوصفها كائناً عضوياً مكوّناً من أجزاء شديدة الترابط، من هندسة معمارية، شملت المساجد والقصور والحمامات والأسواق والأبنية السكنية والأضرحة، إلى تنظيم مدني غطّى الطرق والحدائق المدنية وأنظمة المياه وتقسيم الأحياء والتوزيع المهني للأسواق، إلى تنظيم إداري شمل أمور الإدارة والتعليم والوقف والبيئة والنظام العام.

تغطّي فصول هذا الكتاب، بمجلديه الاثنین، نحو خمسين مدينة، تمتد من وسط آسيا حيث بخارى وسمرقند نزولاً إلى حيدر أباد الهندية، مروراً بفيروز أباد وشيراز وأصفهان الإيرانية، وبإسطنبول وبورصة العثمانية، وصولاً إلى بغداد والقاهرة ودمشق وحلب وبيروت والقدس وطرابلس وتونس والجزائر والرباط العربية، وانتهاءً بالأندلس الإسبانية وهرم الأفريقية.

تستند دراسات هذا الكتاب، التي ساهم فيها نخبة من الباحثين العالميين المتخصصين في هذا الموضوع، إلى آخر ما توصلت إليه الحفريات والكشوف الأثرية، وما كشفته الوثائق العائدة إلى مؤسسات الوقف وسجلات المساحة وأعمال مسح الأراضي والخرائط والنصوص وأرشيفات الأسر في العقود الأربعة أو الخمسة الأخيرة، إلى جانب الدراسات الميدانية السوسولوجية والمورفولوجية، فضلاً عن الدراسات المتخصصة التي ركّزت على الجوانب التاريخية والمكانية والعضوية، بهدف بلورة رؤية أكثر حيوية لكيفية عمل هذه المدن واستمرارها في العمل كمواقع للهوية والثقافة. متخطية هذه الدراسات النظرة الاستشراقية النمطية التي سادت على مدى عقود والتي ترى في المدينة الإسلامية مجرد تطور عشوائي للعمران.

١٦٦٦ صفحة

ثمن المجلدين: ٥٨ دولاراً

أو ما يعادلها